فيشرع في العلاج على حزم وتصبر لكن اراد سلوك طريق لم يره لكن عرف ان
سيسلم جزما لكن كيف هي ما علامه نضج وربما فهو على بصيرة وخير في سلوكه
واما يتوقف على الشروع فيه من شرط الرعية في تحصيله فمعنى ان يصدق ان له
فايدة مرتبة عليه ليلا يكون طلبه عبثا فاذا لم يصدق فيه وما فهم من عطف
المقدمات على المبادي التي هي حد فيه بقال ان المقدمات لما معنى لم يقل ان يكون
معلوما فيما سبق ايضا كما دل عليه سياق الكلام قدمنا تغييرها بما يتوقف
عليه اصل الشروع والمقدمة لهذا المعنى وان لم يذكرها المصنف الحق فيما
سبق ولم يكن ان يكون مراده بالمقدمة المذكورة في اول الكتاب فذكر لان ذكره
فيه لم يكن مما يتوقف عليه اصل الشروع بالبصيرة وشرط الرعية كما ستعرف فيه
لكن لما كان المقدمة بهذا المعنى مشهورا حمله كالمذكور ثم مثل لما يتوقف
عليه الشروع بالبصيرة بقوله كتعريف العلم واراد به التعريف بالرسوم على وجه
ذكره لا بتصور التعريف بالحد في المقدمات فان التعريف بالحد ما يكون بجميع اجزاءه
واجزاء ما يليه وما يكن ذكر جميع ما يليه في المقدمة على سبيل التصديق
اذ تكون المقدمة حينئذ مقصودة ويتعذر ذكرها على سبيل التصور ومثل لما
يتوقف عليه الشروع من شرط الرعية بقوله وبيان غايته اي كالعلم ببيان
غاية المعتد بها المرتبة عليه كما مر واما التعريف بالموضوع فلم يعد احدهما من هذين
الامرين بل معتد بزيادة البصيرة كما حققه المحققون لكن كما عده الجمهور من
مقدمات الشروع بالبصيرة توهم المصنف العلامة وقال هو موضوعه واراد بالبصيرة
اعم من ان يكون اصل البصيرة او زيادتها حتى يكون ذكر منا لا لاله ولعل ذكر
التمثيل اشارة الى ان المذكور في اول الكتاب من تعريف العلم وبيان غايته
والموضوع من مقدمات الشروع بالبصيرة وشرط الرعية وان اعلم وكان المقدما
من الحكما يذكرون في صدر كتبهم قبل الشروع في المقصود ما ذكر على ان فهم

من

من سوق الكلام ما يعين الروس الثمانية والمراد بالمقدمة ما تتعين في تحصيل العين
كما قاله سيد المحققين الاول العرض من العلم الشروع فيه وهو الباعث للفاعل
على تحصيل العلم وقد يسمى بالعلة الغائية كما صرح به محقق العلامة السيد الشريف
في شرح الاشراق وعلم ان المراد به اي عرض كان من الاعراض فانه لا يكفي في
العمل الا بعد ان تعتقد وجدان هذا العرض يختص بذلك العلم ويترتب عليه
حتى يكن الشروع في طلبه كما صرح به سيد المحققين وعلم ان المراد به ايضا
هو هذا العرض الموصوف فانه من مقدمات اصل الشروع واذا لم يصدق
بالعرض الموصوف لزم ان لا يكن الشروع فيه اما ذكر بل المراد انه لا بد للشارع ان
يصدق بما هو العرض المعتد به المرتب عليه بهذا العلم حيث جعله
بقوله ليلا يكون طلبه عبثا عنده والا عند الناس والغرض من المنطق
ما علم وهو العصمة الذهن عن الخطا في الفكر فالعرض والغاية متحدان ذاتا
ومتخالفان باعتبار الان الغرض هو العصمة المذكورة من حيث انها
باعثة للشارع ان يصدق بكليتها والعلة المتاخرين لم يفرقوا بينهما وجعلوها
شرطا واحدا فحينئذ يمكن ان يختلف عرض الطالبين بان يتعدد الباعث
لهم على تحصيله والمناسب ح ان يتبين في صدر الكتاب جميع هذه الاعراض
ويكن هم ذكر بل هو قليل لان المراد بالعرض كما علمت العرض المعتد المترتب
عليه الكل ما يخطر في خاطر احد الثاني بيان المنفعة للعلم المطلوب وهي
ما يتفوه الكل اي عليها بهيم وتحب بشوق كل من الطالبين اليه طبعا اي
بحسب الطبيعة والا بد استحسانا للشارع من العلم بمنافع ما هو بصدد طلبه
ليتنشط اذا وجد بعض منافعه عند تحصيل بعضه في الطلب اي في طلب
ما بقي منه ويختار المشقة في تحصيله الى ان يتم وهو غير الغاية ايضا لان
المنفعة اذا عرفت بما يحصل للطالب في اثنا المطلوب فهي بخلاف الغرض

Copyright © King Saud University